



القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٤٥٤، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في ليبيا وغرب أفريقيا،
وإذ يرحب بقيادة الرئيسة إلين جونسون سيرليف المنتخبة حديثا وبجهودها من أجل
إعادة السلم والأمن والوئام إلى شتى أنحاء ليبيا،
وإذ يؤكد استمرار الحاجة إلى وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من أجل دعم
حكومتها في تهيئة بيئة مستقرة تسمح بازدهار الديمقراطية،
وإذ يسلم بالحاجة إلى إنشاء قوات أمن ليبيرية جديدة مؤهلة ومدربة للاضطلاع
بمزيد من المسؤولية عن الأمن الوطني، بما في ذلك أعمال الشرطة وجمع المعلومات
الاستخباراتية، وتوفير الحماية لكبار المسؤولين،
وإذ يقرر أنه على الرغم من التقدم المشهود المحرز في ليبيا، لا تزال الحالة هناك
تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين في المنطقة،
وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٢ (أ) و (ب) من القرار
١٥٢١ (٢٠٠٣) على الأسلحة والذخيرة التي تم بالفعل تزويد أفراد دائرة الأمن الخاص بها
لأغراض التدريب، بمقتضى الموافقة المسبقة الصادرة بموجب الفقرة ٢ (هـ) عن اللجنة المنشأة
بموجب الفقرة ٢١ من ذلك القرار، وجواز بقاء تلك الأسلحة والذخيرة في عهدة دائرة
الأمن الخاص لغرض استخدامها العملي غير المُقيّد؛



٢ - **يقرر كذلك** ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٢ (أ) و (ب) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) على الإمدادات المحدودة من الأسلحة والذخيرة، التي وافقت عليها اللجنة مسبقا على أساس كل حالة على حدة، والمزمع أن يستخدمها أفراد قوات الشرطة والأمن التابعة لحكومة ليبيريا، الذين تم التدقيق في مؤهلاتهم وتدريبهم منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٣ - **يقرر** أن تقدم حكومة ليبيريا والدولة المصدرة إلى اللجنة طلبا يُعد وفقا للفقرة ٢، وفي حال الموافقة، تقوم حكومة ليبيريا بعد ذلك بترقيم الأسلحة والذخيرة، والاحتفاظ بسجل لها، وإخطار اللجنة بصفة رسمية باتخاذ هذه الخطوات؛

٤ - **يكرر** الإعراب عن أهمية مواصلة المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى حكومة ليبيريا واللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) وفريق الخبراء، في إطار قدراتها ومناطق انتشارها ومع عدم الإخلال بولايتها، بما في ذلك ما يتصل برصد تنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ٢، و ٤، و ٦، و ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ويطلب في هذا الصدد إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إجراء تفتيش على الموجودات من الأسلحة والذخيرة التي جرى الحصول عليها وفقا للفقرتين ١ و ٢ أعلاه من أجل ضمان حصر جميع هذه الأسلحة والذخيرة، ومن أجل تقديم تقارير دورية إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بخصوص ما توصلت إليه من نتائج؛

٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.